

الرأي الثالث	
عندما تكون الدولة بحجم التحدي	
محمد المحميد	malmahmeed7@gmail.com
اعتبار، فوق الحسابات السياسية، وفوق التكلفة المادية. والحققة التي يجب أن ندرکها، أن سهرها ونحن نيام، وجنودا مجهولين رابطوا في غرف العمليات ومراكز الحكم، وفي المطارات والموانئ والمستشفيات ومحطات الطاقة، لم ترد أسماؤهم في البيانات، ولم تظهر صورهم في الإعلام، لكن أثر عملهم شعر به كل مواطن وقبیم. إن ما عرض في الاجتماع هو جزء مما يُسجَم بكشفه، أما الجزء الأعظم فبقي في صدور الرجال، حماية لأمن الوطن.. ولذلك، فإن المرحلة القادمة تتطلب أكثر من مجرد الإشادة.. بل تتطلب مواصلة التكاتف والتلاحم.. فالعدوان لم ينته أثره بانتهاء القصف، بل بدأت مرحلة أكثر دقة هي مرحلة تحصين الجبهة الداخلية، وإن وحدتنا الوطنية هي منظومة الدفاع الأولى، وقوتنا الحقيقية ليست في السلاح فقط، بل في تماسك مجتمعنا، وثقتنا في قيادتنا، والتفافنا حول مشروعنا الوطني. وهنا يأتي دور الوعي الإعلامي المجتمعي، فالحرب اليوم لم تعد صواريخ فقط، بل شائعات وحرب نفسية تدار عبر منصات التواصل، والمسؤولية تقع على كل مواطن أن يكون إعلامياً وطنياً، لا ينشر إلا ما يثق بمصدره، ولا يردد إلا ما يصدر عن الجهات الرسمية، فالكلمة في وقت الأزمة قد تكون أخطر من الرصاصة. تحية إجلال وإكبار لكل الجنود المخلصين في فريق البحرين.. وتحية مهيبة عظيمة لمركز الاتصالة الوطني خصوصا، والإعلام البحريني عموما.. لقد كتبت قصص نجاح محل فخر واعتزاز، وسطرت بجهودكم معنى أن تكون بحرينياً وقت الشدة، كما في الرخاء.	

الأشغال توقع عقد إنشاء شبكة الصرف الصحي بجمع 721 في جدعلي بقيمة 3.748 ملايين دينار

إنشاء محطتي رفع جديتين، بما يعزز كفاءة تشغيل الشبكة ويسهم في تحسين انسيابية خدمات الصرف الصحي والحد من التحديات المرتبطة بها.

وأضافت أن المشروع يشمل كذلك إيقاف المحطات القديمة واستبدالها بمنظومة حديثة وأكثر كفاءة، في خطوة تستهدف تطوير البنية التحتية القائمة وتعزيز كفاءتها التشغيلية، بما ينعكس إيجاباً على جودة واستدامة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وأكدت وزارة الأشغال أن توقيع عقد المشروع يأتي ضمن خططها الهادفة إلى مواصلة تطوير شبكات الصرف الصحي ورفع كفاءتها، وتوفير بنية تحتية قادرة على استيعاب الاحتياجات الحالية والمستقبلية، بما يدعم جهود الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في مختلف مناطق مملكة البحرين.

بلدي الشمالية يبحث ملابسات ارتفاع فاتورة المياه في أحد منازل الدائرة التاسعة



كتب: محمد القصاص

بحث مجلس بلدي المنطقة الشمالية خلال اجتماعه الاقتصادي الثاني لدور الانعقاد الخامس أسس طلباً لزيارة ميدانية عاجلة بالتنسيق مع هيئة الكهرباء والماء، للوقوف على أسباب الارتفاع الكبير وغير المبرر في فاتورة المياه لأحد المنازل بالدائرة التاسعة، التي قفرت من نحو 120 ديناراً في أغسطس إلى 600 دينار في سبتمبر، رغم تأكيد الفنيين عدم وجود أي تسريب في المنزل.

وطالب ممثل الدائرة التاسعة عبدالله مبارك بلال بإجراء الزيارة بحضور ممثلي هيئة الكهرباء والماء، للوقوف على أسباب الخلل ومعالجة وضع القواطع، مشيراً إلى أن المواطنة سبق أن تقدمت ببلاغ، وأن الفنيين عابنوا المنزل وأكدوا عدم وجود تسريب، كما أبلغوها بإجراء تعديل على الفاتورة، إلا أن التعديل لم يتم قبل صدور الفاتورة التالية بالمبلغ المرتفع. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد برئاسة الدكتور سعيد شبر إبراهيم الواعي، بحضور المدير العام لبلدية المنطقة الشمالية المهندس محمد سعد السهلي، وأعضاء المجلس، وعدد من المعنيين من البلدية وشؤون البلديات، حيث ناقش المجلس عدداً من المقترحات والردود الواردة من وزير شؤون البلديات والزراعة. وفي الشأن الخدمي ناقش المجلس مقترحين مقدمين من عبدالله عاشور بشأن إعادة تخصيص وتسجيل عقارين يقعان على طريقي 3423 و3425 بجمع 734 في عالي، كمواقف سيارات عامة لخدمة الأمالي ومرئادي المدرسة والمأتم المحاذيين، والحد

في زمن تشتعل فيه المنطقة وتتقاطع فيه حسابات الدول الكبرى، وتُختبر فيه قدرة الدول على الصمود، أثبتت مملكة البحرين أنها ليست مجرد دولة صغيرة في الجغرافيا، بل دولة كبيرة في القرار، عميقة في مؤسساتها، راسخة في حكمتها. لا تزال أصداء وتفاعلات ما سَمِعناه في الاجتماع المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وما تضمنته كلمة معالي وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة من مضامين ودلالات، لم يكن مجرد استعراض لإجراءات، بل كان كشف حساب لوطن يعمل كخليفة نحل في صمت، ويدير الأزمة بعقل الدولة العميقة لا برد الفعل الآتي.

لقد تعاملت مؤسسات الدولة الوطنية مع تداعيات العدوان الإيراني الأثم بمنهجية احترافية عالية، تجاوزت مفهوم إدارة الأزمة إلى مفهوم استدامة الدولة.. ففي الوقت الذي كانت فيه الصواريخ تعبر سماء المنطقة، كانت المستشفيات تعمل بكامل طاقتها، وكانت محطات الكهرباء والماء تؤدي دورها دون انقطاع، وكانت الأسواق مؤمنة، والخدمات مستمرة، والمواطن آمن في بيته.

هذه ليست صدفة، بل هي نتاج خطط طوارئ أعدت مسبقاً، وتدرجيات تراكمت عبر سنوات، وقيادة وضعت المواطن في صدارة الأولويات، وهنا تتجلى حكمة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وترجمة حكوميه دقيقة لهذه الحكمة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، الذي قاد فريق البحرين بروح القائد الميداني، فقدمت الدولة مصلحة الوطن والمواطن فوق كل

والذي بدا جلياً في التوافق حول القضايا الوطنية الاستراتيجية التي طرحها الوزير.

وأكد الكاتب الصحفي أسامة محمد الماجد أن تصريح وزير الداخلية خلال الاجتماع المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، جاء شاملاً ومعيّزاً عن عمق الرؤية الأمنية لمملكة البحرين، وعكس قدرة مؤسساتها على مواجهة التحديات بكفاءة واقتدار، مستندة إلى تخطيط راسخ وتنسيق متواصل وشراكة وطنية فاعلة.

وقال الماجد: «إن ما طرحه الوزير يبعث على الفخر والاعتزاز، ويؤكد أن البحرين، بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ومتابعة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تمتلك منظومة متكاملة لحماية الوطن وضمان سلامة المواطنين واستمرار الخدمات في مختلف الظروف».

وأضاف أن حديث معاليه عن امتداد الاستعداد للأزمات إلى نحو خمسة وعشرين عاماً، منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم، يكشف حجم العمل المتراكم لبناء الجاهزية الوطنية، ويبرهن على أن استباق المخاطر وإعداد الكوادر وتطوير القدرات تمثل ثوابت في نهج الدولة. وقال النائب السابق المستشار د. عبدالله الذواي إن مضامين كلمة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية أمام السلطة التشريعية جسدت أهمية قوة الدولة وصلاية مؤسساتها وثبات قرارها السبائي، مؤكداً أن حماية الوطن والمواطن واستمرار الخدمات تمثل ركائز أساسية للأمن والاستقرار والجاهزية الوطنية.

وأكد السنوادي أن تجربة الأزمة أبرزت أهمية التخطيط الاستباقي والتكامل بين المنظومات العسكرية والأمنية والمدنية، مشدداً على ضرورة البناء على الدروس المستفادة، وتعزيز الجاهزية الوطنية المستدامة، ومواصلة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق متطلبات المرحلة المقبلة إلى سياسات وتشريعات فاعلة.

واختتم السنوادي تصريحه بالتأكيد أن الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي يمثلان خط دفاع أساسياً في مواجهة التحديات، وأن المرحلة المقبلة تتطلب استمرار العمل بروح الفريق الواحد، وتعزيز الثقة بالمؤسسات، وضوء المكتسبات الوطنية، لتبقى مملكة البحرين آمنة مستقرة وقادرة على مواجهة مختلف التحديات.

المؤسسات والوزارات عموما على جهودهم المخصصة في حفظ أمن واستقرار الوطن. كما أكدت الكاتبة الصحفية تمام أبو صافي أن كلمة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، كانت كلمة دولة مجرد استعراض لما قامت به مؤسسات الدولة خلال الظروف الاستثنائية، بقدر ما قدمت إجابة عملية عن سؤال مهم: كيف تستطيع دولة أن تحافظ على أمنها واستقرارها وإبقاء الحياة فيها وهي تواجه أزمة غير مسبوقة؟

وقالت أبو صافي إن الأزمات الحقيقية لا تختبر فقط قوة الأجهزة الأمنية والدفاعية، وإنما تختبر الدولة بكامل مؤسساتها، وقدرتها على اتخاذ القرار، وسرعة استجابتها، وثقة المجتمع بها.. ومن هذه الزاوية، فإن الأهم في التجربة البحرينية لم يكن فقط حجم الإجراءات التي اتخذت، وإنما أن المواطن ظل يرى مؤسسات دولته تعمل، والخدمات مستمرة، والحياة اليومية قادرة على الصمود رغم حجم التهديدات. وهذه هي تقديري لإحدى أهم علامات قوة الدولة: أن يشعر الإنسان بالأمان لأن هناك مؤسسات تعرف ماذا تفعل عندما تأتي اللحظة الأصعب.

وأضافت أبو صافي أن كلمة وزير الداخلية حملت أيضاً معنى يستحق التوقف عنده، وهو أن الجاهزية لا تبدأ لحظة وقوع الأزمة، بل تبني قبلها بسنوات. فالقول قد تتشابه في امتلاك الخطط، لكن الفارق الحقيقي يظهر عندما تتحول الخطط إلى فعل تحت الضغط. وما شهادته البحرين أكد أهمية الاستثمار الطويل في المؤسسات وفي ثقافة الإبداع والاستباق، والأهم في الإنسان البحريني ووعيه وتماسكه. فالأزمات تمر، لكن ما يبقى بعدها هو مقدار الثقة التي استطاعت الدولة ومؤسساتها أن ترسخها لدى مجتمعها.

فيما أشاد الناشط الاجتماعي أحمد العقاب بالمضامين الكلمة الشاملة التي ألقاها وزير الداخلية مؤكداً أنها رسمت خارطة طريق واضحة لتعزيز الركائز الأمنية والمجتمعية التي تنعم بها مملكة البحرين. وأشار العقاب إلى أن الكلمة عكست رؤية حكيمة تلي تطورات المواطنين وتواكب المسيرة التنموية الشاملة بقيادة جلالة الملك المعظم كما نمن التصريح عالمياً الجهود الاستثنائية التي بذلها وزارة الداخلية في الحفاظ على السلم الأهلي واستقرار الوطن من خلال تبني استراتيجيات أمنية متطورة وشراكات مجتمعية فاعلة تسهم في ترسيخ سيادة القانون كما نوه بالتعاون الوثيق المستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

البحرين قوية بمؤسساتها، متماسكة بقيادتها وشعبها، قادرة على تحويل التحديات إلى فرص لتحسين الجاهزية والاستمرارية، عزيز لم تتأثر الخدمات، ولم يغيب دور الدولة عن أي جانب يمس حياة المواطن اليومية.

وأوضح أن كلمة وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة في هذا الاجتماع، كانت كلمة دولة بامتياز، حملت دلالات الطمأنينة والثقة، واستعرضت بكل شفافية الجهود الوطنية المخصصة لوزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين وكل الأجهزة والمؤسسات في الدولة في حماية سيادة الدولة الوطنية وضوء الاستقرار.

وقال إننا في مجلس النواب نثمن هذه الجهود الجارية، ونؤكد أن القرار الوطني في البحرين كان ولا يزال قراراً حكيماً ومتزناً نابعاً من وحدة فريق البحرين، وأن تلاحمنا الوطني هو السد المنيع أمام كل التهديدات، وستبقى البحرين أمناً قوية بقيادتها الحكيمة وشعبها الوفي. وأعرب النائب خالد بويعق عن بالغ الفخر وعظيم الاعتزاز بالنهج الحكيم لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الذي أرسى دعائم الدولة القوية التي تضع المواطن في مقدمة أولوياتها مهما كانت التحديات، وجهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي قاد فريق البحرين بكل كفاءة في التعامل مع تداعيات العدوان الإيراني الأثم.

وأكد العوضي أن الاجتماع المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يوم أمس، أكد أن البحرين تدبر الأزمات بعقل الدولة المتطورة، فلم تشهد أي ارتباك في الخدمات أو تراجع في الرعاية، بل استمرت الدولة في أداء واجبها تجاه مواطنيها، وهذا هو المقياس الحقيقي لقوة الدولة وثبات قرارها السبائي.

وأضاف العوضي لقد جاءت كلمة معالي وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، لتجسد هذه الحقيقة، حيث حملت مضامين وطنية مهمة ودلالات على الجاهزية العالية والاحترافية الكبيرة لجميع وكل الوزارات والأجهزة في حفظ أمن الوطن وسلامة أبنائه. وأكد النائب جلال كاظم أن التوجهات الملكية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، جعلت من المواطن محور التنمية وغاية الرعاية، وبدعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي أثبتت الحكومة برئاسته كفاءة عالية في إدارة تداعيات العدوان الإيراني الأثم بكل حكمة واقتدار. وأضاف أن الاجتماع المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية جسّد معني تكامل مؤسسات الدولة، وأكد أن

الاجتماع يؤكد أن مواجهة الاعتداءات وتدابيرها جرت وفق منظومة وطنية متكاملة، تالت فيها جهود المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، واضطلعت كل جهة بمسؤولياتها ضمن تنسيق شامل أتاح سرعة اتخاذ القرار وكفاءة التنفيذ، معرباً عن الاعتزاز بتضحيات قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية، وما أظهرته من بقلعة جاهزية في حماية الوطن وضوء أمنه واستقراره.

وأشار السلوم إلى أن هذا التكامل امتد إلى تأمين الاحتياجات الأساسية واستدامة الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والماء، وضمان انسيابية الإمدادات وحركة الأسواق والاتصالات، ودعم

العمالة الوطنية والمؤسسات الاقتصادية، بالتوازي مع التحرك الدبلوماسي لحماية مصالح المملكة وحشد التأيد الدولي لمواقفها، بما يعكس قوة الدولة على إدارة متطلبات الحماية والاستقرار والتنمية في آن واحد. وأكد أن التوجهات الملكية السامية تتعوض التضحيات وإصلاحة منازلهم، والمتابعة الميدانية لسوء ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في ستره والحد، تجسّدان أولوية المواطن في العمل الحكومي، وتحول هذه الأولوية إلى إجراءات ملموسة تعيد الاستقرار إلى الأسر وتضوء أمنها وكرامتها.

ونوه السيد عادل العسومي عضو مجلس الشورى بأن ما شهدناه في الاجتماع المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما تضمنته كلمة وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، جسّد بوضوح الرؤية الحكيمة والنهج السديد لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الذي وضع المواطن البحريني في صدارة الأولويات في كل الظروف والأوقات.

كما تجرعت الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التوجهات الملكية السامية على أرض الواقع بكل كفاءة واقتدار، فرغم تداعيات العدوان الإيراني الأثم، استمرت رعاية المواطن، ولم تنقطع الخدمات، وبقيت عجلة التنمية مستمرة، وهذا هو جوهر الدولة العميقة التي يقومها جلالة الملك.

كما أوضح النائب د. حسن عيديوبخاس رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني أن كلمة وزير الداخلية أكدت أن أمن البحرين خط أحمر، وأن رعاية المواطن وسلامته كانت ولا تزال في صدارة الأولويات رغم كل التحديات، وهو ما لمسناه على

فعاليات تشيد بكلمة وزير الداخلية خلال لقاء السلطتين اللقاء يرسخ للشراكة الوطنية وتعزيز التواصل لخدمة المصلحة العامة



التخطيط الاستراتيجي المسبق من الحكومة أسهم في إدارة الأزمة ومواجهة التحديات



أرض الواقع من خلال سرعة الاستجابة، وكفاءة إدارة الأزمات، واستدامة الخدمات الأمنية دون أي خلل.

مشيرا إلى ما استعرضه الوزير من جهود وإجراءات احترافية وخطط محكمة لاحتواء الآثار، بأنه يبعث على الطمأنينة ويثبت أن البحرين تمتلك منظومة أمنية متكاملة تعمل وفق رؤية فاعلة وتوجهات حكيمة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، فيمّا أشادت النائب مريم الصائغ بالنهج الملكي الحكيم والرؤية الفاعلة والتوجهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، التي جعلت

حيث أكد النائب أحمد السلوم، رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب، أن نجاح مملكة البحرين في التصدي للاعتداءات الإيرانية الفاشية والتعامل مع تداعياتها جسّد قوة مؤسسات الدولة وكفاءة منظومتها الوطنية، وقدرتها على حماية المواطنين والمقيمين وضمان استمرارية الخدمات، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وثمن السلوم مضامين الاجتماع المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما عرضه الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية من أبعاد متكاملة للجاهزية الوطنية، مؤكداً أن حديثه عكس عمق التخطيط الاستراتيجي الذي استندت إليه إدارة الأزمة، وأن استعداد البحرين لمواجهة التحديات جاء ثمره مسيرة طويلة من البناء المؤسسي والتنسيق وتطوير القدرات، أرسى دعائمها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم. وأوضح أن ما برز في

الاجتماع يؤكد أن مواجهة الاعتداءات وتدابيرها جرت وفق منظومة وطنية متكاملة، تالت فيها جهود المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، واضطلعت كل جهة بمسؤولياتها ضمن تنسيق شامل أتاح سرعة اتخاذ القرار وكفاءة التنفيذ، معرباً عن الاعتزاز بتضحيات قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية، وما أظهرته من بقلعة جاهزية في حماية الوطن وضوء أمنه واستقراره.

وأشار السلوم إلى أن هذا التكامل امتد إلى تأمين الاحتياجات الأساسية واستدامة الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والماء، وضمان انسيابية الإمدادات وحركة الأسواق والاتصالات، ودعم

العمالة الوطنية والمؤسسات الاقتصادية، بالتوازي مع التحرك الدبلوماسي لحماية مصالح المملكة وحشد التأيد الدولي لمواقفها، بما يعكس قوة الدولة على إدارة متطلبات الحماية والاستقرار والتنمية في آن واحد. وأكد أن التوجهات الملكية السامية تتعوض التضحيات وإصلاحة منازلهم، والمتابعة الميدانية لسوء ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في ستره والحد، تجسّدان أولوية المواطن في العمل الحكومي، وتحول هذه الأولوية إلى إجراءات ملموسة تعيد الاستقرار إلى الأسر وتضوء أمنها وكرامتها.

ونوه السيد عادل العسومي عضو مجلس الشورى بأن ما شهدناه في الاجتماع المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما تضمنته كلمة وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، جسّد بوضوح الرؤية الحكيمة والنهج السديد لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الذي وضع المواطن البحريني في صدارة الأولويات في كل الظروف والأوقات.

كما تجرعت الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التوجهات الملكية السامية على أرض الواقع بكل كفاءة واقتدار، فرغم تداعيات العدوان الإيراني الأثم، استمرت رعاية المواطن، ولم تنقطع الخدمات، وبقيت عجلة التنمية مستمرة، وهذا هو جوهر الدولة العميقة التي يقومها جلالة الملك.

كما أوضح النائب د. حسن عيديوبخاس رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني أن كلمة وزير الداخلية أكدت أن أمن البحرين خط أحمر، وأن رعاية المواطن وسلامته كانت ولا تزال في صدارة الأولويات رغم كل التحديات، وهو ما لمسناه على